مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

شاهد
المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

اللجوء المركب

الواقع القانوني والإنساني للاجئين الفلسطينيين المهجرين من سورية في لبنان

اللجوء المركب

الو اقع القانوني والإنساني للاجئين

الفلسطينيين المهجرين من سورية في لبنان

تقرير حقوقي

آذار – مارس 2026

فهرس المحتويات

مقدمة 3

أولاً: التكييف القانوني 4

ثانياً: الو اقع الديموغرافي والجغرافي 5

ثالثاً: أزمة الإقامة القانونية 6

رابعاً: تراكم الغرامات المالية 7

خامساً: المخيمات بوصفها فضاءات انكماش قسري 7

سادساً: التحديات الراهنة 7

- تقليص خدمات وكالة الأونروا 8
- تداعيات العدوان على لبنان 8
- تحديات العودة إلى سوريا 9

سابعاً: التوصيات 10

المصادروالمراجع 12

مقدمة

يواجه اللاجئون الفلسطينيون المهجرون من سوريا إلى لبنان في عام 2026 وضعًا قانونيًا وإنسانيًا بالغ التعقيد، يتسم بتداخل أنظمة اللجوء، وغياب الحماية القانونية الكافية، وتفاقم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

ويمثل هذا الواقع حالة نموذجية لما يمكن وصفه بـ اللجوء المركب، حيث انتقلت هذه الفئة من حالة لجوء تاريخي طويل منذ نكبة عام 1948 إلى نزوح قسري جديد، دون أن يقابله إطار قانوني قادر على الاستجابة لخصوصيتها.

كما شكل العدوان "الإسرائيلي" على لبنان عام 2024 والحالي الذي بدأ في 8 آذار/مارس للاجئين حالة خوف وعدم استقرار دائمين، فضلاً عن نزوح عشرات العائلات بفعل القصف وتهديد الاحتلال بالإخلاء، الأمر الذي تتلاشى معه شبكة الأمان التي يحاول اللاجئ الفلسطيني السوري التشبث بها، محولاً لجوءه إلى صراع يومي من أجل البقاء على قيد الحياة فوق ركام الفقر.

وفي ظل استمرار العدوان والقيود الإدارية المتعلقة بالإقامة والتنقل والعمل، إلى جانب التراجع المتواصل في خدمات وكالة الأونروا تتعمق هشاشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من سوريا، وتتسع فجوة الحماية التي يعيشونها يوميًا.

أولاً: التكييف القانوني

يواجه اللاجئون الفلسطينيون المهجرون من سوريا في لبنان وضعاً قانونياً معقداً يُصنف ضمن إطار انعدام الحماية القانونية، نتيجة تداخل الولاية الاختصاصية لوكالة الأونروا مع القوانين اللبنانية، مع غياب إطار قانوني وطني ينظم وضع اللاجئين في لبنان باعتباره دولة غير منضمة إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، ولا بروتوكول 1967 المتمم لها، ويعتمد مقاربة تنظيمية إدارية بدل إطار لجوء قانوني متكامل.

فبينما تصنفه الأونروا كلاجئ تعامله السلطات اللبنانية كنازح أجنبي دون منحه حقوق اللاجئين المنصوص عليها في المواثيق الدولية، مما أدى الى صعوبة في التحرك والعثور على عمل ودفعهم للعمل في الاقتصاد غير الرسمي والعديد من المشاكل الاخرى.

كما يواجه اللاجئون الفلسطينيون المهجرون من سوريا في لبنان فجوة حماية قانونية ناتجة عن تطبيق المادة (1-د) من اتفاقية 1951 -التي لا تنطبق على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- حيث يُستثنى الفلسطيني المشمول بخدمات الأونروا من ولاية مفوضية اللاجئين United Nations High Commissioner for Refugees، في حين أن ولاية الأونروا ذات طبيعة إغاثية وخدماتية ولا تشمل الحماية القانونية المباشرة (Mandate of Protection) تمكنها من انتزاع اعتراف بمركزه القانوني أمام القضاء أو الأمن العام اللبناني.

ثانياً: الو اقع الديموغرافي والجغرافي

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من سوريا والمقيمين فعلياً في لبنان نحو 23,878 لاجئ[1]، يتمركزون بالشكل التالي[2]:

- **منطقة صيدا ومخيماتها (30% - حوالي 7,160 لاجئ):** عتبر الكتلة الأكبر، حيث يتركز أغلبهم في مخيم **عين الحلوة** ومخيم **المية ومية**.
- **منطقة بيروت وضواحيها (25% - حوالي 5,970 لاجئ) :**يتوزعون بشكل أساسي في مخيمات **شاتيلا، برج البراجنة، ومار الياس**.
- **منطقة الشمال (20% - حوالي 4,775 لاجئ):** يتركزون في مخيمي البداوي ونهر البارد.
- **منطقة البقاع (15% - حوالي 3,580 لاجئ):** يتواجدون في مخيم الجليل (ويفل) في بعلبك والمناطق المحيطة. يعاني اللاجئون هنا من ظروف مناخية قاسية ونقص حاد في وقود التدفئة.
- **منطقة صور (10% - حوالي 2,390 لاجئ):** يتوزعون في مخيمات الرشيدية، البص، والبرج الشمالي.

وتستند هذه الإحصائيات إلى بيانات التحقق الرقمي المحدثة لعام 2026 الصادرة عن وكالة الأونروا، وبالتقاطع مع تقارير مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وهي الجهات الرسمية المسؤولة عن رصد وتوثيق حركة هذه الفئة وتوزيعها الجغرافي.

[1] المصدر: تقرير الأونروا (تحديث UNRWA: Syria, Lebanon and Jordan Emergency Appeal 20252026-2025

[2] تعتمد الأرقام (حوالي **23,800لاجئ** (على **"نداء الأونروا الإنساني لعام 2026** (UNRWA 2026 Humanitarian Appeal) "وتقارير التحقق الرقمي التي أجرتها الوكالة مؤخراً لتحديث بياناتها.

← توزيع لغايات التقرير:

أبرز المخيمات	عدد اللاجئين (تقديري)	النسبة المئوية	المنطقة الجغرافية
عين الحلوة، الميه وميه	7,160	30%	صيدا
برج البراجنة، شاتيلا	5,970	25%	بيروت
البداوي، نهر البارد	4,775	20%	الشمال
مخيم الجليل (ويفل)	3,580	15%	البقاع
الرشيدية، البرج الشمالي	2,393	10%	صور

ثالثاً: أزمة الإقامة القانونية

يواجه هذا المجتمع اللاجئ مأزقاً قانونياً يتمثل في صعوبة تجديد تصاريح الإقامة السنوية؛ فبينما تشترط السلطات اللبنانية وجود إقامة صالحة للتحرك والعمل، تفرض في المقابل شروطاً تشمل رسوماً مالية مرتفعة وضرورة حيازة جواز سفر سوري ساري المفعول ذو تكلفة عالية.

ورغم وجود بعض التسهيلات الاستثنائية التي تصدر عن الأمن العام اللبناني بين الحين والآخر لتسوية الأوضاع، إلا أن الكثيرين يجهلون الإجراءات أو يخشون مراجعة المراكز الأمنية، وهذا ما أدى إلى فقدان الغالبية العظمى لصفتهم القانونية، مما حول المخيمات إلى مساحات عزل خوفاً من التوقيف عند نقاط التفتيش.

رابعاً: تراكم الغرامات المالية

نتيجة لتعثر عمليات التجديد لسنوات متتالية، تراكمت على كاهل اللاجئين الفلسطينيين من سورية غرامات تأخير إدارية باهظة تُقدر بمئات الدولارات للفرد الواحد، ومع توقف الأونروا عن تغطية هذه التكاليف وتقليص مساعداتها النقدية، بات تسديد هذه الديون المستحقة للأمن العام اللبناني أمراً مستحيلاً لأسرة يعيش 90% من أفرادها تحت خط الفقر[3].

خامساً: المخيمات بوصفها فضاءات انكماش قسري

العجز عن تجديد الاقامات، حول المخيمات الفلسطينية في لبنان لما يشبه السجون المفتوحة فأصبحت مكاناً للاحتماء وليس السكن، كما أنه لا تتوقف آثارها عند حدود الحركة، بل تمتد لحرمان الطلاب من التقدم للامتحانات الرسمية، وتعطيل تسجيل المواليد الجدد في دوائر

النفوس، مما يهدد بنشوء جيل فاقد للهوية القانونية، فضلاً عن الاضطرار للعمل في قطاعات غير منظمة وبأجور زهيدة نتيجة غياب إجازات العمل الرسمية.

سادساً: التحديات الراهنة

يواجه اللاجئون الفلسطينيون المهجرون من سوريا إلى لبنان خلال عام 2026 مجموعة متراكبة من التحديات الإنسانية والقانونية والأمنية، في ظل بيئة إقليمية شديدة الاضطراب وتراجع منظومات الحماية الأساسية.

[3] المصدر: مجموعة العمل من اجل فلسطينيي سوريا https://www.actionpal.org.uk

1. تقليص خدمات وكالة الأونروا

تعاني الأونروا حالياً من أزمة تمويل حادة، مما أدى منذ مطلع فبراير 2026 إلى اتخاذ إجراءات تقشفية شملت تقليص بعض الخدمات والمساعدات النقدية، ويشكل هذا أحد أبرزالتحديات المباشرة التي انعكست على الحياة اليومية للاجئين الفلسطينيين المهجرين من سوريا في لبنان.

وقد أدى هذا التراجع إلى زيادة اعتماد العائلات على مصادر دخل غير مستقرة، في وقت تعاني فيه غالبية الأسر أصلًا من معدلات فقر مرتفعة، الأمر الذي فاقم هشاشة الأمن الغذائي، وأضعف القدرة على تغطية تكاليف الإيجار، والدواء، والتعليم.

كما تسبب تقليص الخدمات في تصاعد حالة القلق داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية، وفجّر موجة من الاحتجاجات والاعتصامات داخل المخيمات وامام المكتب الرئيسي للأونروا في بيروت [4].

2. تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان

أعاد العدوان "الإسرائيلي" على لبنان إنتاج بيئة تهديد مباشر للاجئين الفلسطينيين، خاصة في المناطق الجنوبية وبعض الضواحي التي تضم تجمعات سكانية فلسطينية.

وقد تسببت العمليات العسكرية المتكررة في نزوح عشرات الأسر الفلسطينية، نتيجة القصف أو التهديدات الأمنية أو تعذر البقاء في مناطق قريبة من الاستهداف، وانعكس ذلك بشكل خاص على الأطفال والنساء وكبار السن، الذين يتحملون العبء الأكبر في ظروف النزوح المتكرر.

كما انعكس هذا الواقع على سبل العيش، إذ توقفت أعمال كثيرة، وتضررت شبكات النقل، وارتفعت تكاليف المعيشة في مناطق الاستقبال البديلة.

[4] المصدر: تحت قسم اخبار لبنان https://www.actionpal.org.uk

ويكتسب هذا التحدي طابعًا مضاعفًا بالنسبة للاجئ الفلسطيني المهجر أصلًا من سوريا، الذي يجد نفسه مرة أخرى أمام احتمالات نزوح متكرر في بيئة غير مستقرة.

3. تحديات العودة إلى سوريا في ظل دمار المخيمات والمساكن

رغم أن العودة إلى سوريا تبقى خيارًا حاضرًا في وعي كثير من اللاجئين، إلا أن تحقيقها عمليًا ما يزال يواجه عقبات كبيرة، فعدد من المخيمات والتجمعات الفلسطينية داخل سوريا تعرض خلال السنوات الماضية لدمار واسع أو أضرار كبيرة، بما في ذلك أجزاء واسعة من مخيم اليرموك بدمشق، إلى جانب مناطق سكنية أخرى كانت تضم كثافة من اللاجئين الفلسطينيين.

كما يواجه كثير من اللاجئين واقعًا يتمثل في: دمار المنازل أو تضررها الشديد، غياب القدرة المالية على الترميم، ضعف الخدمات الأساسية في مناطق العودة، صعوبة استعادة الممتلكات في بعض الحالات، تعقيدات مرتبطة بالوثائق والإثباتات القانونية وبعض القوانين التي تقيد تملك الفلسطينيين.

وفي ظل هذه المعطيات، تبقى العودة بالنسبة لعدد كبير من الأسر خيارًا معلقًا، يفتقر إلى الشروط العملية اللازمة لتحقيق عودة آمنة وكريمة ومستدامة.

سابعاً: التوصيات

ازاء ما تقدم تدعو المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) ومجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية:

- المديرية العامة للأمن العام اللبناني إلى اعتماد تدابير إدارية استثنائية ذات طابع إنساني بـ "تجميد الملاحقات الإدارية وتسهيل حركة النازحين الفلسطينيين السوريين الفارين من القصف، مع اعتبار بطاقة الأونروا كوثيقة تعريف كافية للتنقل بين المناطق اللبنانية دون اشتراط الإقامة الصالحة خلال فترة الطوارئ.
- دعوة الحكومة اللبنانية إلى إعلان عفو شامل عن غرامات التأخير المتراكمة على اللاجئين الفلسطينيين السوريين، وفصل المسار الإنساني (حق البقاء) عن المسار المالي والمادي (الرسوم)، لمنع تحول الفقر إلى جريمة قانونية.
- دعوة وكالة الأونروا إلى العودة الفورية لنظام المساعدات النقدية الشهرية (Emergency Cash Assistance) بما يتناسب مع معدلات التضخم في آذار 2026، وتكثيف برامج "الحماية القانونية" عبر توفير مستشارين قانونيين في مراكز النزوح لمتابعة حالات توقيف اللاجئين بسبب الإقامات.
- توفير تمويل طارئ ومستدام للأونروا، والاعتراف بوضع "اللاجئ المزدوج" للفلسطيني السوري لضمان شموله في خطط الاستجابة للأزمات (Lebanon Crisis Response Plan) دون تمييز أو استثناء قانوني.

- دعوة السلطات السورية لتسهيل إصدار الأوراق الثبوتية وجوازات السفر للمهجرين الفلسطينيين من سورية بأسعار رمزية (أو مجانية كحالة إنسانية)، واعتماد إجراءات قانونية مرنة تدعم العودة الطوعية والآمنة والكريمة إلى المخيمات والمناطق التي أصبحت قابلة للسكن.
- دعوة الحكومة السورية إلى اعتماد إجراءات داعمة لإعادة تأهيل المساكن والممتلكات المتضررة في المخيمات الفلسطينية، وتعزيز الخدمات الأساسية فيها، بما يهيئ بيئة مناسبة لعودة طوعية وآمنة وكريمة للاجئين الفلسطينيين المهجرين.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد)

مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية

آذار– مارس 2026

المصادروالمراجع

- اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين
- بروتوكول عام 1967 الملحق باتفاقية اللاجئين
- المادة (1-د) من اتفاقية 1951 الخاصة باستثناء اللاجئين الفلسطينيين
- المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان
- مبادئ العودة الطوعية الآمنة والكريمة المعتمدة أمميًا
- بيانات التحقق الرقمي الصادرة عن (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near Eastلعام 2026
- تقارير مفوضية اللاجئين United Nations High Commissioner for Refugeesالمتعلقة بفجوات الحماية
- خطط الاستجابة للأزمة في لبنان (Lebanon Crisis Response Plan)
- بيانات وتعليمات المديرية العامة للأمن العام اللبناني المتعلقة بالإقامة
- تقارير لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني
- تقارير مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية
- إفادات وشهادات ميدانية موثقة من اللاجئين الفلسطينيين المهجرين
- المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان – شاهد

66 Paul Street , London EC2A 4NA ,United

+442039293884

www.actionpal.org.uk

info@actionpal.org.uk